



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٨٨

الثلاثاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في
البند الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال؟

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود :
إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٥٤
من جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن
الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ١٧ المعقودة في ٢٠
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أن تُحيل البند الفرعي (ج) من البند
٥٤ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. وبغية أن تشرع
الجمعية العامة بسرعة في نظرها في البند الفرعي، هل لي أن
أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي (ج)
من البند ٥٤ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة في
إطار العنوان بء من جدول الأعمال، وهو "تعزيز النمو
الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا للقرارات الصادرة
في هذا الصدد عن الجمعية العامة والمؤتمرات التي عقدتها
الأمم المتحدة مؤخرا؟"

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ألفت انتباه
الجمعية العامة إلى تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة
A/60/871، الذي تم تعميمه في إطار البند الفرعي (ج) من
البند ٥٤ من جدول الأعمال، بعنوان "الهجرة الدولية
والتنمية".

يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في
البند الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال في
جلستها العامة ٦٩، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٥. وبغية تمكين الجمعية العامة من النظر في تقرير الأمين
العام، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند
الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال. هل لي أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأدن. والطريق المؤدية إلى الحوار الرفيع المستوى لم تكن دائما سهلة، فقد بدأت تتضح الرؤية بشأن الهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤.

وبعد ذلك بسنة نظرت اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة في التقرير الأول عن الهجرة الدولية والتنمية (E/1995/69). وفضلا عن ذلك أولت معظم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تلت مؤتمر القاهرة الاهتمام للهجرة الدولية والتنمية.

ونتيجة عن ذلك، لدى الأمم المتحدة فعلا مجموعة شاملة تماما من المبادئ والأهداف والتوصيات فيما يتعلق بالهجرة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية تقريرا السنة الماضية على وجه الدقة، وعرضت أيضا مجموعة من المبادئ والتوصيات، كما يعرف الأعضاء. وبعد وقت قصير سادعو الأمين العام إلى عرض تقريره المعنون "الهجرة الدولية والتنمية"، الذي سيوفر استعراضا شاملا للدراسات عن الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة والتنمية وسيسلط الضوء أيضا على التنمية التي يمكن للهجرة أن تحدثها.

وقبل القيام بذلك أود أن أذكر الأعضاء بعدد من الأحداث التي ستقوم بها الجمعية العامة قريبا إعدادا للحوار الرفيع المستوى، وذلك ليضعوها على تقويماتهم. يوم الخميس، ٨ حزيران/يونيه، ستجرى هنا في نيويورك المناقشة الأولى من مناقشتين يجريهما متخصصون بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٣١ أيار/مايو؛ وفي وقت لاحق من عصر اليوم سترسل من مكنتي رسالة أخرى تشمل مزيدا من التفاصيل. وسيجري المتخصصون المناقشة الثانية في جنيف في ٤ تموز/يوليه. وفي ١٢ تموز/يوليه ستعقد جلسة استماع تفاعلي غير

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والاعتماد المتبادل

(ج) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/60/871)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستشرع الجمعية العامة اليوم في سلسلة من الأحداث إعدادا للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي سيعقد في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر في بداية الدورة الحادية والستين.

إن الهجرة الدولية مسألة عالمية تؤثر علينا جميعا. هناك اليوم أكثر من ١٩١ مليون مهاجر في العالم. وتؤثر الهجرة الدولية على بلدان المقصد وبلدان المنشأ، والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. يمكن أن نتعلم من خبرات بعضنا البعض، ونقوم بحوار لتوسيع فهمنا المشترك للعلاقة المتبادلة بين الهجرة الدولية والتنمية.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سلم رؤساء دولنا وحكوماتنا بأهمية العلاقة التي تربط بين الهجرة الدولية والتنمية، وضرورة معالجة ما تشكله الهجرة من تحديات وما تقدمه من فرص لبلدان المنشأ وبلدان المقصد وبلدان المرور العابر. وأدركوا أن الهجرة تقدم للمجتمع العالمي منافع وتفرض عليه كذلك تحديات.

ورحبوا كذلك بالحوار الرفيع المستوى لما يشكله من فرصة لمناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، بغية تحديد السبل والوسائل المناسبة للوصول بفوائد التنمية إلى الحد الأقصى وتقليل آثارها السلبية إلى الحد

ولعل أهم ما يرد في التقرير أنه يستكشف طرائق جديدة تسعى بها الحكومات إلى إدارة تدفقات ومهارات الناس ابتغاء القيام بالاستعمال الأكبر للإمكانية الإنمائية للهجرة. ويستعرض التعاون الحكومي الدولي في هذا الميدان، بما في ذلك الإطار المعياري، ومختلف المبادرات العالمية والإقليمية التي اتخذت والنهج الثنائية التي يجري تجربتها، من قبيل اتفاقات على قابلية تحويل المعاشات التقاعدية واستحقاقات الصحة. ويشير إلى أن التعاون الدولي حاسم أيضا في الكفاح من أجل حماية الناس من الجريمة البغيضة، وهي جريمة الاتجار بالبشر.

وستخلص الدول الأعضاء طبعاً إلى استنتاجاتها على أساس الحقائق الواردة في التقرير. ولكنني جازفت، في تصدير التقرير، بالقيام ببعض الاقتراحات غير النهائية التي أوجزها للجمعية العامة الآن.

أولاً، أود أن أهنئ الجمعية العامة على اتخاذها للقرار بإجراء حوار رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع، تسبقه اجتماعات أفرقة رفيعة المستوى وجلسة استماع مع ممثلي المجتمع المدني. ويبين التقرير بوضوح أننا في غمرة عهد جديد من الهجرة، وأن الهجرة الدولية اليوم ظاهرة عالمية حقاً. يهاجر عدد كبير من الناس سعياً إلى حياة أفضل، ليس بين البلدان المجاورة أو في منطقة من المناطق فقط، ولكن إلى ومن أكثر أطراف الأرض بعداً أيضاً. وإذا خامرت أحداً الشكوك في هذه النقطة فإن مشية متمهلة في مدينة نيويورك من شأنها أن تبدد بسرعة هذه الشكوك.

والبلدان المتأثرة على هذا النحو أو ذلك بالهجرة الدولية لا يمكن إلا أن تكون قليلة جداً. ويقر صانعو السياسة على نحو متزايد بأهميتها بالنسبة إلى التنمية. ولذلك، فإن إجراء مناقشة عالمية بشأن الهجرة الدولية والتنمية لا يمكن أن يكون توقيته أكثر مناسبة. ولكفالة التقدير التام

رسمي مع ممثلين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، هنا في نيويورك. وأشجع الأعضاء على المشاركة على نحو نشط وبناء في تلك الأحداث التي ستكون مساهمة هامة في التنظيم الناجح للحوار الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر وفي نتائجه.

أرحب الآن بحرارة بالأمين العام في الجمعية العامة، وأدعوه إلى عرض تقريره.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إعداداً للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي ستجريته الجمعية العامة في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ يشرفني أن أقدم التقرير (A/60/871) الذي طلبته الجمعية العامة مني في القرار ٢٤١/٥٩، وأعاد القرار ٢٢٧/٦٠ ذكر الطلب.

يقدم التقرير استعراضاً شاملاً للاتجاهات الناشئة مؤخراً في الهجرة الدولية، مركزاً على نحو خاص على الأثر الذي تخلفه في كل من بلدان المقصد وبلدان المنشأ. ويستند إلى كثير من الدراسات التي أجريت سابقاً، بما في ذلك الدراسة البالغة القيمة التي أجرتها اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية التي قدمت تقريرها وتوصياتها إليّ في السنة الماضية.

وفي التقرير المعروض على الجمعية العامة اليوم أركز على جوانب الهجرة الدولية ذات الصلة الأوثق بالتنمية. يقدم التقرير حجة قوية بأن الهجرة الدولية يمكنها، وهي تدعمها سياسات صحيحة، أن تكون بالغة الفائدة لكل من البلدان التي يأتي المهاجرون منها والبلدان التي يأتون إليها. ولكنه يؤكد أيضاً على أن هذه الفوائد تتوقف على احترام ودعم حقوق المهاجرين أنفسهم. ويبين أن الهجرة، بخلاف بعض الآراء المتلقاة، يقوم بها الرجال والنساء بأعداد متساوية تقريباً. ولذلك يولى الاعتبار لدور الجنس في الهجرة الدولية وأثره في المسائل المتعلقة بالجنس.

وعلى نفس المنوال يجب علينا جميعاً أن نكون واعين بالتوترات الاجتماعية والثقافية التي نشأت في بلدان كثيرة حيث يوجد سكان كثيرون من أصل أجنبي استقروا مؤخراً، وبخاصة حينما تكون لهؤلاء السكان تقاليد أو معتقدات تختلف اختلافاً حاداً عن تلك التي يعتاد عليها المقيمون منذ وقت طويل. إن الاستحقاقات التي ينقلها المهاجرون إلى بلد ككل، وخلال الوقت، تبزها في أغلب الحالات المظالم الأقرب زمنياً والمحلية، سواء كان أو لم يكن لها أساس من الصحة. وأغلبتنا لا بد من أن تكون واعية الآن أيضاً بالآثار السلبية الناشئة في بعض بلدان المنشأ، بخاصة حينما تستترف الظروف الأفضل والرواتب الأعلى في الخارج العمال من ذوي المهارات التي تفسد الحاجة إليها، على سبيل المثال في قطاع الصحة.

ولهذه الأسباب كلها يبدو من الواضح أن بلدانا قليلة، إن وجدت بلدان على الإطلاق، ترغب، إن جاز التعبير، في الاستلقاء على الظهر والتمتع باستحقاقات الهجرة دون السعي إلى إدارتها. ولكن مما لا يقل سخفاً محاولة إيقافها تماماً، نظراً إلى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بممارسة سلطة الدولة التي تبلغ وحشيتها ما يهدد حرية، وأيضاً ازدهار، أي بلد يلجأ إليها.

ولذلك ليس مما يبعث على الدهشة أن حكومات بأعداد متزايدة تسعى إلى توجيه تدفق المهاجرين، سواء من بلدانها أو إليها، بطرق تزيد إلى الحد الأقصى من الاستحقاقات بينما تقلل الآثار السلبية. على سبيل المثال، تسعى بلدان المقصد إلى اختيار مهاجرين تفسد الحاجة إلى مهاراتهم وجربت سياسات مختلفة ترمي إلى النهوض بالانسجام والاحترام المتبادل بين الجماعات الجديدة والمواطنين المستقرين. وفي هذه الغرضون تسعى بلدان المنشأ إلى أن تنتشر على نحو متزايد استحقاقات التحويلات بين سكانها وأن تعمل مع جماعات المهاجرين في الخارج وأن

لأهميتها على المستوى الأعلى، تفضل بيتر سائرلاند - الذي كان، كما تعرف الجمعية العامة، المدير العام المؤسس لمنظمة التجارة العالمية - بالموافقة على القيام بدور ممثلي الخاص للهجرة. وهو يجري فعلاً مشاورات مكثفة مع الحكومات، وسيواصل حثها على الإعراب عن أفضل أفكارها في الحوار في أيلول/سبتمبر.

ونقطتي الثانية هي أن الدلائل على الاستحقاقات التي تحدثها الهجرة الدولية تتراكم. وليس من باب المصادفة، وينبغي ألا يكون مما يبعث على الدهشة، أن بلدانا كثيرة كانت قبل وقت ليس طويلاً بصورة رئيسية مصادر للمهاجرين - على سبيل المثال أيرلندا وبضعة بلدان في جنوب أوروبا، وجمهورية كوريا وشيلي - قد حققت التنمية على نحو باهر وهي تعزز اليوم باقتصادات مزدهرة تجعلها وجهات مقصودة جذابة للمهاجرين. والاستحقاقات لبلدان المنشأ وبلدان المقصد لها صلة وثيقة بالتنمية، نظراً إلى أن الفئتين تشتملان بلدانا نامية كثيرة. وفي الواقع أن بعض البلدان النامية، من قبيل ماليزيا وتايلند، تنتقل في هذه اللحظة من فئة واحدة إلى الأخرى.

ومع ذلك، وهذه هي نقطتي الثالثة، من الواضح أن من السذاجة التظاهر بأن كل شيء هو أفضل الأفضل في عوالم المهاجرين كلها. إننا جميعاً نعرف تماماً إساءة المعاملة التي يتعرض لها كثير من المهاجرين، سواء عند العبور، حيث يقعون فريسة للمهرين والمتجرين، بعواقب مهلكة أحياناً، أو في البلدان التي يستقرون فيها حيث يتعرضون أحياناً كثيرة للاستغلال من جانب أرباب العمل الذين يفتقرون إلى المبادئ، وأيضاً لردود الفعل المتسمة بكرهية الأجانب من أجزاء من السكان المقيمين، ومنهم أحياناً ممثلو السلطة العامة.

طوعي واستشاري، ابتغاء مواصلة المناقشة وتشاطر التجارب وتبادل الأفكار.

إذا أخذت بهذه الرغبة، فمن نافلة القول إن الأمم المتحدة متاحة بوصفها مكانا لذلك، وإن موظفيها على استعداد لتقديم الدول الأعضاء المساعدة التي قد تحتاجها في تنظيم ذلك المتدى وتقديم الخدمات له. وفي الحقيقة أن ذلك من شأنه أن يكون دورا مناسباً إلى حد كبير تقوم المنظمة به تتفانى بمقتضى الميثاق في النهوض بالتقدم الاجتماعي ومعايير الحياة الأفضل في جو من الحرية أفسح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

إننا نعرف أننا نتناول موضوعاً هاماً جداً، ومعقداً في بعض الجوانب. أعتقد أن من الطيب للغاية أن تكون لنا هذه الأحداث إعداداً للحوار الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. وأنا واثق بأن الأعضاء سيشاركون بقدر الإمكان في مناقشات المتخصصين هذا الأسبوع، في ٨ حزيران/يونيه، وفي جنيف في ٤ تموز/يوليه، الذي هو تاريخ هام لأحد الوفود، وأيضاً في الاجتماع التفاعلي غير الرسمي في ١٢ تموز/يوليه في نيويورك مع ممثلين من منظمات غير حكومية والمجتمع المدني. دعونا نعود إلى العمل.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٥٤ (ح) من جدول الأعمال.

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/60/478/Add.1)

تعطيهم الحوافز على استثمار مهاراتهم ورؤوس أموالهم المكتسبة في الوطن.

ويتطلب كثير من هذه السياسات التعاون بين الحكومات المعنية، أو يمكن لهذا التعاون أن ييسر تنفيذها. وحتى في الحالة التي ليس الأمر فيها كذلك، ثمة الكثير مما يمكن اكتسابه من تشاطر التجارب، الإيجابية والسلبية، ومن تبادل الأفكار. وذلك طبعاً وعلى وجه الدقة الغرض من الحوار الذي ستجريه الحكومات في أيلول/سبتمبر. هذان اليومان، والإعدادات لها، التي آمل في أن يتضح أن يكون تقريرني إسهاماً مفيداً فيها، يعدان بأن يكونا تجربة تعليمية غنية جداً بالنسبة إلى جميع المعنيين.

وتخوفي الوحيد هو ألا يكون اليومان كافيين. يبدو لي أن هذا الموضوع لن يستنفد قريباً. ويحتمل أن تبقى الهجرة الدولية في خاطرنا ما دامت المجتمعات البشرية تنمو. وقد ازدادت زيادة كبيرة في العقود القليلة الماضية، كما حصل في الفترات السابقة من التكامل الاقتصادي، مثل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ويحتمل احتمالاً كبيراً أنهما ستستمر في التزايد في العقود القادمة. إن الفرص والتحديات المترتبة بهذه الظاهرة الأكثر نشاطاً ستستمر في التطور. واستجابة البشرية من اللازم أن تعاد صياغتها باستمرار بطرق ستتطلب دون شك أن تكثف الحكومات تعاونها. ولهذا السبب رأيت في تقريرني أن الحكومات قد ترغب في الحوار الرفيع المستوى لتسجل بداية وليس نهاية التعاون العالمي الجاد بشأن هذه المسألة.

ولا أرى لحظة واحدة، ولا أتصور، أن تتخلى الحكومات عن أي سيطرة على حدودها أو سياساتها في مجال محوري في هويتها الوطنية وسيادتها. ولكنني أرى أنها قد ترغب، إذا وجدت الحوار الرفيع المستوى قيماً، كما أعتقد أنها ستجده كذلك، في أن تنشئ منتدى دائماً ذا طابع

الفقرة ٨ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٦٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: إعادة فتح باب النظر في البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/60/L.55، التي عمت في إطار البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال، المعنون "الدعوة إلى عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح".

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٩٧ من جدول الأعمال في جلستها العامة التاسعة والستين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وابتغاء تمكين الجمعية العامة من النظر في مشروع المقرر A/60/L.55، من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب نظرها في البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أيضا أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة السابعة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يوجد اقتراح وفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المطروح على الجمعية العامة اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليقات التصويت أو الموقف. ومواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار قد أوضحت في اللجنة وهي ترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، وفقا للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تحليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وهل لي أن أذكر الوفود كذلك بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ يحدد تحليل التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار أود أن أخبر الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ما لم يبلغ سلفا بغير ذلك.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت به لجنة الشؤون السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في

العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح دورة تنظيمية، تعقبها ثلاث دورات موضوعية في مواعيد لاحقة في عام ٢٠٠٦. مع ذلك، ولأنه لم يتسن تعيين رئيس للفريق العامل المفتوح باب العضوية في وقت ملائم قبل بدء الدورة الموضوعية، قررنا تأجيل أعمال هذا الفريق إلى موعد لاحق.

في هذا الصدد، وبعد مشاورات غير رسمية مع الوفود، وبغية إبلاغ الجمعية العامة قبل انتهاء الدورة الستين، حسبما ينص القرار المشار إليه، نود أن نعرض مشروع المقرر بصيغته المصوّبة شفويًا والواردة في الوثيقة A/60/L.55، للنظر فيه واعتماده من قبل الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/60/L.55 بصيغته التي صوّبها ممثل إندونيسيا شفويًا.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/60/L.55 بصيغته المصوّبة شفويًا، والمعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح" هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/60/L.55، بصيغته المصوّبة شفويًا؟

اعتمد مشروع المقرر A/60/L.55 بصيغته المصوّبة شفويًا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ٩٧ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود:
طلب إدراج بند إضافي في جدول الأعمال

عشرة، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، توزيع البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال على اللجنة الأولى. وحتى تشرع الجمعية العامة بسرعة في نظرها في مشروع المقرر الصادر بوصفه الوثيقة A/60/L.55 في إطار هذا البند الفرعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة تحت العنوان زاي من جدول الأعمال، أي "نزع السلاح"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أيضاً أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع مباشرة في النظر في البند الفرعي (ط) من البند ٩٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

نزع السلاح العام والكامل

(ط) **عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح**

مشروع المقرر (A/60/L.55)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا لعرض مشروع المقرر A/60/L.55.

السيد رحيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وقبل أن أبدأ، اسمحوا لي بتصويب طفيف لعنوان مشروع المقرر A/60/L.55، الذي ينبغي أن يكون نصه كما يلي: "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح".

وفقاً للقرار ٧١/٥٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، يُفترض أن يعقد الفريق

مذكرة من الأمين العام (A/60/238)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أشار الأمين العام في مذكرته، تنتهي فترة الولاية الحالية للقضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ولا ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين. وفي ظل غياب مثل هذا النص، سيلزم، من أجل تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الحصول على موافقة مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الأم للمحكمة، والجمعية العامة، بوصفها الهيئة التي تنتخب قضاتها.

وفي هذا الصدد، يتشرف الأمين العام، عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، بأن يطلب إدراج بند إضافي ذي طابع هام ومُلح في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية، بعنوان "تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤".

وبالنظر إلى طبيعة هذا البند، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التجاوز عن الحكم ذي الصلة من أحكام المادة ٤٠ من

النظام الداخلي للجمعية، الذي ينص على عقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج ذلك البند في جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بنداً إضافياً بعنوان "تمديد فترة ولاية القضاة الدائمين في المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤"، تحت الفرع طاء من جدول الأعمال، المعنون "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى؟"

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وعليه، أُدرج البند بوصفه البند ١٦١.

ويطلب الأمين العام في مذكرته كذلك أن يُنظر في البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، كما طلب الأمين العام، ترغب في النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.